

تركيا وعلاقتها بالثورة السورية!

بقلم علي الأمين السويد



الملخص التنفيذي

تتحدث هذه الدراسة بدقة شديدة حول علاقة الجمهورية التركية بالثورة السورية منذ انطلاقها في آذار ٢٠١١ حتى العام ٢٠٢٢. وقد تضمنت سرداً للأحداث الأكثر أهمية وفق خط زمني متسلسل. وشملت نقد بعض المصطلحات السياسية التي استخدمتها القيادة التركية والتي تلعب دوراً مهماً في مجريات الأحداث الحالية مثل حقيقة الاشاعات التي تقول بأن المهاجرين السوريين مثل «المنطقة الآمنة»، و «اتفاق المدن الأربعة»، و«هل السوريون يشكلون عبئاً اقتصادياً على الاقتصاد التركي»؟ إنها بانوراما لتفاصيل تدرج التدخل التركي حتى الهيمنة على قرار السياسيين والعسكريين والإعلاميين وحتى منظمات الإغاثة الإنسانية؛ مستخدمةً التواريخ للأحداث؛ والوثائق المؤكدة لما يريده الكاتب الذي كان شاهداً على تفاصيل مهمة من تاريخ الثورة.

من خلال المحاور التالية

- تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١١.
- تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٢
- تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٤ – ٢٠١٣
- تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٥
- تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٦
- عملية درع الفرات
- سقوط مدينة حلب
- تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٧
- اتفاق المدن الأربعة
- مناطق خفض التصعيد
- تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٨
- غصن الزيتون
- نبع السلام
- المنطقة الآمنة
- هل يشكل السوريون عبئاً على الاقتصاد التركي؟
- علاقة تركيا بالمناطق المحتلة
- علاقة تركيا بهيئة تحرير الشام
- النتيجة
- المراجع

شهد انطلاق الحراك الشعبي المدني في سوريا آذار ٢٠١١، تصميماً جباراً من قبل السوريين على المضي قدماً لتحقيق أهدافهم المعلنة في رفض الخذل، والديكتاتورية، والسعي لبناء وطنهم على أسس عصرية. وبسبب مواجهة النظام لهذه التطلعات بالحديد والنار، وقتله مئات المدنيين على مدى الأشهر الأولى من الاحتجاجات جهاراً نهاراً في شوارع المدن والقرى السورية، بدأ تعاطف شعوب المنطقة وبعض شعوب العالم يتعاضم بشكل ملحوظ. وبدأت حكومات المنطقة تتفاعل مع الثورة السورية بأشكال متفاوتة.

ومن هذه الدول كانت الجمهورية التركية التي كان لها الدور الأعظم في التأثير على مسار الثورة السورية وفق منحنيات مصالحتها العليا. بدأت تركيا ترسل ممثليها للقاء الأسد في دمشق لإيجاد — كما تم الإعلان عنه مراراً — طرقةً للحل وإيقاف المجازر اليومية بحق المواطنين.

فكانت زيارة وزير خارجية تركيا إلى دمشق يوم الثلاثاء في التاسع من آب ٢٠١١ نهاية «نظرية» للعلاقات المتميزة بين إدارة أردوغان، ونظام الأسد. وخصوصاً أن أردوغان قد صرح بأن ما يجري في سوريا ليس شأنًا خارجياً، وإنما هو شأن داخلي تركي.

أولاً: تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١١

من أبرز النقاط التي تدخلت تركيا في مسار الثورة السورية كانت:

١. سمحت تركيا بعقد أول مؤتمر سوري/سوري في أنطاليا التركية تحت اسم «المؤتمر السوري للتغيير» بتاريخ ٣١ أيار ٢٠١١ ضمّ جماعة الإخوان المسلمين، وممثلين عن «إعلان دمشق»، وشخصيات كردية، وممثلين عن عشائر، وممثلين عن الحراك الشعبي.

٢. اتبعت تركيا سياسة الحدود المفتوحة أمام المواطنين السوريين الهاربين من آلة القتل الأسدية، وأصبحت منطقة الحدود السورية التركية، ملاذاً آمناً لبضعة آلاف من السوريين؛ حيث أقاموا في مخيمات على الحدود السورية. ومع نهاية عام ٢٠١١ دخل إلى تركيا بضعة آلاف آخرين، تم وضع بعضهم في مراكز الإقامة المؤقتة.

٣. الانتكاسة الأولى لعلاقة تركيا بالثورة السورية

في يوم ٢٩/٨/٢٠١١ ذهب المقدم المنشق حسين هرموش، الذي شكّل لواء الضباط الأحرار، برفقة بعض زملائه المنشقين إلى لقاء ضباط أمنيين أتراك في أحد المخيمات.^٢ إلا أن الاجتماع أسفر على ما يبدو، عن تسليمهم جميعاً من قبل تركيا للنظام السوري في إطار صفقة لا يعلم تفاصيلها إلا الله. فلا يمكن لنظام الأسد الدخول إلى الأراضي التركية واختطاف ١٤ ضابطاً وعسكرياً سوريين أثناء حضورهم

١ «المؤتمر السوري للتغيير» في أنطاليا التركية يثير جدلاً في الأوساط السورية. فرانس ٢٤

٢ منظمة حقوقية: تركيا سلمت هرموش. الجزيرة نت

اجتماعاً أمنياً مع ضباط أترك، ومن ثم الخروج بهم من الأراضي التركية الى الأراضي السورية. وأي حديث عن قيام أفراد من الأمن التركي بالتصرف بشكل فردي غير مقبول، ولا يمكن تصديقه.

٤. تشكيل المجلس الوطني السوري في استنبول^٣ الانتكاسة الثورية الأولى

بتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠١١ تم الإعلان في استنبول عن تشكيل المجلس الوطني السوري الذي ضم حوالي ٣٠٠ عضواً من مختلف التيارات السورية، إلا أن المكون المهيمن كان جماعة الاخوان المسلمين المدعومة من قطر وتركيا. ويعتبر تأسيس المجلس الوطني في أنقرة النقطة البارزة لظهور التحالف التركي القطري لدعم توجه جماعة الاخوان المسلمين للاستحواذ والانقضاض على مجريات ونتائج الثورة الشعبية السورية المتوقعة لاحقاً.

وهو نكسة ثورية لأن تشكيكه جاء تقليداً سيئاً للمجلس الوطني الليبي المماثل، ولم يكن تعبيراً حقيقياً عن اجتماع رأي الثوار السوريين على تأسيس قيادة موحدة تقدم نفسها للعالم على أنها ممثلة الشعب. حيث نجح الإخوان المسلمون في القفز للأمام وقطع الطريق على الداخل السوري، وشكّل المجلس الوطني الذي نظر إليه الكثير من الثوار على أنه لا يمثلهم بسبب اعتلاء قيادته أشخاص لم يواكبوا أحداث الثورة؛ ولم يعيشوها.

الموقف الشعبي السوري من تركيا

نظر السوريون الى تركيا على أنها المتنافس الآمن للسوريين، وخصوصاً أن وحدة موقف الشعب التركي والحكومة التركية من استقبال السوريين كانت مثيرة للاعجاب، وكان السوريون يشعرون بأن تركيا تشبه الأم الحنون بعدما قارنوا بين ما يشاهدونه في تركيا من ترحيب واحترام مع ما يقدمه نظام بلدهم الذي يحكمه سفاح ونظام مجرم روع السوريين وقتلهم بدم بارد.

وقد زاد من حب السوريين لتركيا كثرة خطابات رئيس وزراء تركيا اردوغان آنذاك؛ الذي لم يوفر خطاباً دون أن يذكر ما يرفع من معنويات السوريين، ويشعرهم بأن تركيا بثقلها لا تجد مانعاً من التدخل في أية لحظة لحماية السوريين.

ثانياً: تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٢

• مع بداية عام ٢٠١٢ صارت تركيا، بحكم الجغرافيا، عمقا استراتيجياً للثورة السورية، كون اراضيها أصبحت ملاذاً للمدنيين، والمنشقين، والثوار، والسياسيين.

• أصبحت تركيا معبراً للأسلحة الآتية من السوق السوداء التركية إلى فصائل الجيش الحر والفصائل الجهادية.

• وبطبيعة الحال أصبحت تركيا بوابة دخول الكتل المالية الآتية من الدول «الداعمة للثورة» لتكون رواتب للجيش الحر، وللفصائل الإسلامية بعد أن دخلت سوريا في مرحلة الصراع بين فصائل الجيش الحر

من جهة، وجيش النظام والفصائل الاسلامية من جهة أخرى.

• بدأت المنظمات الإنسانية الدولية بإتخاذ مقرر لها في تركيا.

• أصبحت تركيا محج السياسيين الدوليين الذين يلتقون بالمعارضين السوريين.

• بدأت المنظمات الإنسانية ومراكز البحث الدولية عقد مؤتمرات وندوات تضم السوريين المعارضين. وفتحت مراكز تدريب إعلامية ومهنية لتدريب الناشطين السوريين.

• بلغ عدد السوريين في تركيا ١٤,٢٣٧ مع نهاية العام ٢٠١٢

• أوت تركيا حوالي ٥٪ من السوريين الواصلين اليها في مراكز الإقامة المؤقتة. وسمحت للباقي بالانخراط في المجتمع التركي وسط تسهيلات كثيرة في البداية.

• منذ اليوم الأول لدخول السوريين الى تركيا، لم تدفع تركيا دولاراً واحداً من خزيتها لمساعدة السوريين. فقد كانت المنظمات الإنسانية، وبعض الدول العربية تقوم بدفع تكاليف معيشة السوريين في مراكز الإقامة المؤقتة.

بينما انخرط السوريون الذين انتشروا في شتى أنحاء تركيا في سوق العمل، فكانوا يتدبرون معيشتهم بعرق جبينهم. وكانوا وما زالوا يعملون في شتى المجالات ويدفعون تكاليف آجار المنازل، وفواتير الماء، والكهرباء، الهاتف، والآثاث والملابس والطعام والمواصلات ولم يحصلوا على ليرة تركية واحدة كمساعدة من الدولة التركية.

• أما في مراكز الايواء المؤقتة، فقد كانت المنظمات الإنسانية والدول العربية تقدم مساعدات بالتكاليف التقديرية لاقامة السوريين بالعملة الصعبة. ومع استفادة تركيا من تدفق العملات الصعبة عليها، كانت تركيا تضع شروطاً لا يحصل بموجبها جميع من يسكنون في مراكز الحماية المؤقتة على حصص متساوية من المساعدات. إلا إذا تحققت عدة شروط كعدد افراد الاسرة، وأعمارهم

• قامت تركيا أيضا بدفع قسم من المساعدات على شكل كوبونات صالحة في أسواق معينة بأسعار مضاعفة. مثلاً: السلعة التي ثمنها ليرة تركية واحدة، تباع بخمس ليرات بالكوبون.

• أخذت تركيا تغض النظر عن السوريين المتسللين الى أوروبا عبر حدودها البرية والبحرية مستخدمة تسربهم ذلك كورقة ضغط على أوروبا كما سيظهر ذلك لاحقاً.

• اكتنف الخطاب السياسي التركي الرسمي ازدواجية معايير واضحة، ففي حين الذي كانت تعرّف به السوريين الموجودين على أراضيها باللاجئين، كانت توجه خطابها الداخلي الى السوريين على أنهم ضيوف تركيا لا ينطبق عليهم وصف لاجئين لكيلا يترتب على الحكومة التركية الاطلاع بمسؤولياتها حسب المعاهدات الدولية.

أما وصف السوريين المقيمين في تركيا بـ «لاجئين» فقد كان يبرز في المنابر الدولية بهدف الحصول على المنح المالية من المجتمع الدولي، بحجة مساعدة تركيا بدورها لمساعدة اللاجئين السوريين المقيمين

على أرضها. وللعلم فالاجئ قانوناً هو الشخص الذي تقوم الدولة المضيئة بتأمين السكن والملبس والطعام والطبابة والتعليم، وهذا لم يكن حاصلًا إلا لفئة لا تتجاوز الـ ٥٪ من السوريين الموجودين على الأراضي التركية.

وقد لوحظ استمرار الرئيس أردوغان بذكر مبالغ مالية بشكل تصاعدي في كل مرة يدعي أنه تم صرف مبالغ على السوريين الفارين من القتال في سوريا والمتواجدين على أرض تركيا. علماً بأن نسبة السوريين المستفيدين من المساعدات لا تشكل رقماً يستحق الذكر من عدد السوريين المنتجين والمتواجدين في جميع زوايا سوق العمل التركي.

• مع نهاية العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢ ازداد ظهور المقاتلين الأجانب في سوريا والذين قدموا إليها عبر الحدود التركية بطرق رسمية.

من المؤكد أن النظام الأسدي وبمساعدة النظام الإيراني أدخل مقاتلين من تنظيم القاعدة إلى سوريا بين قوات الحشد الشعبي التي تعمل كقوات رديفة لجيش النظام، وبطرق مختلفة، إلا أن النسبة الأعظم من المقاتلين الأجانب دخلوا عن طريق الجمهورية التركية وبطرق رسمية. وهذا يعني أن تركيا تملك ملفات أمنية دقيقة الأجانب الذين استعملوا تركيا نقطة عبور إلى سوريا.

• وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ما من قطعة سلاح، أو رصاصة واحدة، أو أجهزة اتصال، أو أي من التجهيزات العسكرية إلا وكانت تُسجل من قبل المخابرات التركية. وتعتبر تركيا البلد الوحيد في العالم الذي يعرف تفاصيل الأسلحة ومستخدميهما وأنواع الذخيرة وكميتها فيما يخص المسلحين بشنتى توجهاتهم.

• أصبحت البنوك التركية وشركات صرافتها مستقرًا ومعبرًا للأموال التي كانت ترصد للشعب السوري أو لفعاليات المعارضة ونشاطاتها.

وهكذا امتلكت تركيا كل شيء يخص الثورة السورية. فمنذ البداية بدأت تركيا تتحكم بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية لمناهضي الأسد، وامتلكت جميع المعلومات الأمنية المتعلقة بالمقاتلين السوريين، والأجانب، والعتاد والاتصالات. كما أنها بالطبع كانت تراقب تحركات المعارضين على أرضها سرًا وعلانية.

ثالثاً: تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٤ – ٢٠١٣

• مع بداية العام ٢٠١٣ بدأ تنظيم داعش بالنشاط في سوريا عامة، وبدأ جنباً إلى جنب مع جبهة النصرة بمحاربة كل خصوم النظام السوري، وتصفية الناشطين المدنيين. وقد لوحظ تدفق المقاتلين العرب والأجانب من كافة جنسيات العالم عبر الأراضي التركية وبطرق نظامية.

• في ٣٠ آب ٢٠١٣، أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أنه لا بد من تدخل عسكري دولي ضد النظام السوري. ألهب هذا التصريح حماس السوريين، ورفع أسهم المديح الشعبي لأردوغان فوق كل حد. إلا أن هذه الدعوة لم تلق طريقها للتنفيذ.^٤

٤ اردوغان:التدخل العسكري في سوريا يجب أن يهدف لإسقاط الأسد. بي بي سي عربي

• في نهاية العام ٢٠١٣، سببت فكرة عقد محادثات جنيف ٢ زلزالاً في الائتلاف أدى إلى استقالة أوتجميد عضوية حوالي الـ ٥٠ عضواً ممن كانوا يرفضون فكرة الاجتماع مع ممثلي النظام، فقد اعتبروا «جنيف ٢» إلتفافاً على الثورة السورية. واستمر هذا الوضع إلى أن تم إعادة انتخاب الجربا رئيساً للإئتلاف لولاية ثانية بتاريخ ٢٠١٤/١/٥.

• وفي ١٧ /١/ ٢٠١٤، عقدت الحكومة التركية اجتماعاً مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وأجبرته على المشاركة في الاجتماع بغض النظر عن معارضته من قبل السوريين، فذهب الإئتلاف إلى جنيف ٢. ومن الواضح هنا أنه لولا ضغط تركيا لما ذهب أعضاء الائتلاف إلى جنيف ولا غيرها.

• في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٤ أنشأ حزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب، إدارة انتقالية في المناطق الشمالية في منطقة عفرين وعين العرب والجزيرة.

• في بداية العام ٢٠١٤ تم انشاء غرفة الموم في تركيا، وهي تجمع عسكري دولي مؤلف من ضباط جيش وضباط استخبارات الدول الداعمة للثورة السورية والتي كانت مهمتها تزويد الجيش الحر بالسلاح والمال حسب المهمات التي يخطط لها قادة فصائل الجيش الحر. وبالرغم من أن السلاح ليس من تركيا، إلا أنها كانت تتحكم بدخول السلاح بشكل منفصل عن إرادة الموم. ولم تدخل قطعة سلاح واحدة أو رصاصة واحدة بدون علم الاستخبارات التركية.

• وبحكم الجوار الجغرافي وبحكم حاجة المقاتلين للسلاح والمال، والطبابة، والملجأ اضطر الجميع – وأقصد بالجميع هنا السياسيين والمقاتلين والناشطين – طوعاً وكرهاً للتجاوب مع الرغبات التركية بعيداً عن غرفة الموم دون نقاش.

وبهذا أصبحت تركيا المتحكم الرئيس بحركة الفصائل وقادتها كلها دون استثناء. وقد تطورت قوة القبضة التركية لدرجة أصبحت تتحكم فيمن يجب أن يبقى وفيمن يجب أن ينتهي عمله سواء في التشكيلات العسكرية من جيش حر أو تنظيمات ارهائية، أو حتى على مستوى عمل الناشطين السوريين على الأرض السورية.

وكمثال على تحكم تركيا بالفصائل في شهر كانون الأول من العام ٢٠١٣ كانت تواصلت جبهة ثوار سوريا مع الخارجية التركية لبحث خطتها، كجبهة، الرامية للقتال الوشيك مع داعش، وقتها، ولبحث خطط ما بعد القتال.

وكانت ترتيبات اللقاء بين الطرفين على وشك الاكتمال إلى أن أفصحت عن نيتي وتمنياتي الشخصية أمام أحد موظفي الخارجية التركية بقتال النصرة وباقي الفصائل الاسلامية والخلاص منها.

وكنت قد قلت ذلك بطريقة غير رسمية حيث كنا على مائدة الغداء، علماً أن ذلك الشخص أعرفه منذ أكثر من عام وقتها، فلاحظت استهجانه للقضية. وبعد عدة ساعات من لقاءنا، اتصل بي موظف من الخارجية ليبلغني اعتذار المكتب المختص عن لقاءنا الوشيك، ورغبتهم في جدولة الموعد.

وبالرغم من فهمنا عدم رغبة تركيا بتوسيع القتال ضد التنظيمات الاسلامية الاخرى، تابعت جبهة ثوار سوريا خططها قدماً لقتال داعش.

• ساهمت تركيا عبر قادة تنظيم الاخوان المسلمين في افشال خطط كبار العسكريين السوريين لإنشاء فصائل مقاتلة تابعة لوزارة الدفاع الحكومة المؤقتة. وكمثال عن هذه القضية، وكمثال على ذلك هو ما حدث معي شخصياً حين كنت مستشاراً مؤقتاً لوزير دفاع الحكومة المؤقتة في بداية عام ٢٠١٤ في ذات الوقت الذي كنت فيه منتقياً الى جبهة ثوار سوريا.

وبحكم انكباب وزارة الدفاع الجديدة التابعة لحكومة السورية المؤقتة على استحداث هيكليّة ومكاتب لها، اقترحت مع كبار الضباط المنشقين مثل اللواء محمد الحاج علي، واللواء محمد نور خلوف والعقيد مالك الكردي تشكيل فصائل جيش حر تكون نواة للجيش الوطني تتبع لوزارة الدفاع.

إلا أن وزير الدفاع أسعد مصطفى رفض ذلك بحجة عدم رغبته بمحاربة الفصائل الإسلامية، وادعى بأن «الجميع» لن يقبل بذلك. ثم اتضح أن هذا الموقف كان فقط بسبب تفاهات بينه شخصياً وبين الاخوان المسلمين وتركيا وأن «الجميع» كانت تعني الاخوان المسلمين والنظام التركي.

وبالرغم من أن تركيا كانت رافضة لاحداث تلك النواة العسكرية، إلا أن إحداثها من عدمه لم يكن بيد تركيا على الاطلاق. فخزينة وزارة الدفاع تحوي أكثر من مليوني دولار حينها، ولم يكن يحتاج الامر إلا إلى إعادة تنظيم الفصائل، وإعادة تسميتها وفق هيكليّة عصرية.

• كل ما يقال عن قيام أمريكا بتفضيل الفصائل الكردية على الفصائل العربية لاحقاً بسبب عدم الثقة في فصائل الجيش الحر العربية هو ظن غير صحيح على الاطلاق. والراجح هو أن الذي دفع الولايات المتحدة لتشجيع تشكيل قوات سوريا الديمقراطية هو بحثها عن قوة تعجز تركيا عن السيطرة عليها كما تسيطر على الجيش الحر، والنصرة، وداعش، وأحرار الشام، وصقور الشام، وجند الأقصى، وحراس الدين، وأنصار الشريعة، والترکستان، والاوزبك، والشيشان.

• في بداية شهر كانون الثاني ٢٠١٤ قامت جبهة ثوار سوريا بطرد داعش من جبل الزاوية. ومن ثم ببداية بداية شهر أيلول ٢٠١٤ أعلنت جبهة ثوار سوريا أيضاً حربها على داعش في حلب وشمالها.

• وكعقوبة لجبهة ثوار سوريا على حربها على الإرهاب، وبأوامر وتسهيلات تركية قضت جبهة النصرّة الإرهابية على جبهة ثوار سوريا، ومن ثم أجهزت على حركة حزم بعد ذلك بعدة أيام.

فبحسب الأوامر التركية، لم يتدخل أي فصيل من الجيش الحر لنجدة جبهة ثوار سوريا. بل على العكس فقد كانت فصائل الحر تزود الجبهة الإرهابية بالعتاد والمعلومات الاستخبارتية للمساعدة في القضاء على جبهة ثوار سوريا.

وقد شارك بعض عناصر الجيش الحر في قتال جبهة ثوار سوريا جنباً الى جنب مع عناصر داعش، وأحرار الشام، وصقور الشام، وجند الأقصى.

وقد تبين لاحقاً بأن تركيا سلمت مبالغاً مالية متفاوتة يعتقد أنها من قطر الى قيادات فصائل وتنظيمات

مسلحة لقاء لعدم تدخلها في عملية استئصال جبهة ثوار سوريا. وتتخفظ مصادر الجبهة على هذه المعلومات في الوقت الحالي الى أن يتم استخدامها ضمن القنوات القانونية إذا تيسر ذلك.

رابعاً: تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٥

في هذا العام أصبحت تركيا أكثر تحكماً في قرارات السوريين بكافة أنواعها من تشكيل وحل الفصائل، إلى قرارات الحرب والاستسلام.

ففي ٢٤ آذار ٢٠١٥ تم تشكيل جيش الفتح وغرفة عملياته من قبل فصائل فتح الشام وأحرار الشام، وصقور الشام، وحند الأقصى، وفيلق الشام، لواء الحق، جيش السنة، وأجناد الشام بقصد تحرير إدلب والذي تم بفعل انسحاب النظام وتسليم ادلب الى جبهة النصرة الإرهابية في حقيقة الأمر.

١. في هذه السنة، بدأ دور فصائل وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة في الشمال الشرقي من سوريا بالتعاظم بعد أن حققت تلك الفصائل بعض التقدم والانتصارات على داعش في الشمال السوري بعد أن نجحت في حماية المناطق الشمالية من داعش وانتصارها على داعش وطردهم من مدينة تل أبيض في محافظة الرقة بتاريخ ٢٠١٥/١/١٦.

٢. بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٠ تم الإعلان عن تشكيل تحالف كردي عربي تحت مسمى قوات سوريا الديمقراطية مكون من فصائل: عربية حوالي ٦٠٪ وكردية حوالي ٤٠٪ وأهدافها المعلنة هي إقامة دولة سوريا على أسس علمانية بنظام فيدرالي أو حكم لامركزي.

تركيا وداعش

١. تعتبر الفترة ما بين قيام الثورة السورية والاعلان عن قيام الخلافة الإسلامية فترة تجميع لعناصر داعش القادمين من شتى أنحاء العالم عبر تركيا. طبعاً، لا يمكن اغفال حقيقة أن قادات داعش الحقيقيين كانوا يأتون من العراق ومن إيران أو من أقيية مخابرات النظام عن طريق النظام السوري والنظام العراقي.

٢. بعد ان سيطرت داعش على قسم من آبار النفط صارت تبيع قسماً من النفط لتركيا بواسطة نقله بصهاريج محمية من قبل ارهابيي داعش على الأراضي السورية إلى أن يتم يتسلمه للطرف التركي على الجانب الآخر.

٣. استعملت داعش آلاف الآليات الحديثة والجديدة وذات الدفع الرباعي والتي كانت تصل مناطق سيطرته عبر تركيا.

٤. كانت أسواق تركيا مفتوحة للتبادل التجاري بينها وبين مناطق داعش، كما وفرت تركيا جميع أنواع الرعاية الطبية لجميع عناصر داعش وقادته.

٥. استخدمت تركيا داعش لتمثيل مسرحيات تعرضها للعمليات الإرهابية، تماماً كما كان يفعل نظام الأسد. ففي ٢٠ تموز ٢٠١٥ ادعت الحكومة التركية أن "داعش" نفذت هجوما أسفر عن مقتل ٣٤

ناشطا كردياً تركيا كانوا في طريقهم إلى عين العرب إلا أن داعش لم تتبن الهجوم. وهذه الحادثة وهذا الادعاء يستحضر للذاكرة مضمون التسريب الصوتي لاجتماع مجلس الامن القومي التركي في شهر آذار ٢٠١٤ الذي رشح عنه خطة القيادة التركية العليا التي تتحدث عن سيناريو ادخال دبابات تركية الى الأراضي السورية لقصف مواقع تركيا انطلاقاً من سوريا لبيدوا الامر كما لو أن تركيا تتعرض للهجوم من قبل عناصر إرهابية انطلاقاً من الجانب السوري. علماً أن التسريب أثار ضجة قوية اضطرت أردوغان لأن يعبر عن غضبه من هذا التسريب حيث وصف عملية التسريب بالعمل الخسيس.

٦. قاومت تركيا بشكل ناعم جميع خطط الولايات المتحدة لانشاء وتدريب فصائل قتالية من الجيش الحر. فعلى سبيل المثال قامت أمريكا بإنشاء الفرقة ٣٠ من مقاتلين سوريين ينتمون الى الجيش الحر، وعملت على تحريها في معسكرات في الأردن وفي تركيا لمهمة محددة هي قتال تنظيم داعش. وبعد استكمال تدريب الفرقة، قامت الولايات المتحدة بتسليحها بأفضل المعدات. وبعد أيام قليلة من دخول عناصر الفرقة الى سوريا، قامت جبهة النصرة بكل بساطة بمحاصرة الفرقة والسيطرة عليها والاسنيلاء على معداتها وأسلحتها، واختطفت قادتها بتسهيلات استخباراتية ولوجستية تركية.^٥

المرحلة الثانية من علاقة تركيا مع الثورة السورية

شيئاً فشيئاً، بدأت تركيا ترفع من حدة نبرتها السياسية والإعلامية ضد وحدات حماية الشعب خصوصاً بعدما استطاعت الأخيرة وفي ١٦ حزيران ٢٠١٥ طرد قوات "داعش" من تل أبيب. وقد كانت بواعث قلق تركيا، كما تدعي، أنها تخشى قيام الاكراد بتغيير ديموغرافي يصبح الاكراد فيه هم الغلبة في الشمال السوري. وبعيد التدخل العسكري الروسي في سوريا في شهر أيلول ٢٠١٥ وفي الـ ٢٤ من تشرين الثاني، أسقطت تركيا طائرة روسية مقاتلة ادعت أنها اخترقت الأجواء الروسية لمدة ١٧ ثانية.^٦ وأنا شخصياً أعتبر حادثة اسقاط تركيا للطائرة الروسية بداية تشكل السياسة التركية الجديدة المتعلقة بالثورة السورية.

فرضت روسيا عقوبات صارمة ومؤلمة على تركيا بسبب اسقاطها الطائرة مثل حظر استيراد عدة مواد، وحظرت على مواطنيها الروس السياحة في تركيا. رفض أردوغان تقديم الاعتذار في البداية، ولكنه تراجع عن رفضه القاطع، وقدمه عدة مرات لاحقاً في مطلع حزيران ٢٠١٦

خامساً: تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٦

شهد عام ٢٠١٦ تغييرات عميقة في السياسة التركية عموماً، وفي سياستها اتجاه سوريا والثورة السورية خصوصاً. فقد عانت تركيا من العقوبات الروسية في النصف الأول من هذا العام. وتمت اقالة رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو وتعيين على يلديريم.

في الـ ٢٠١٦/٧/١٥ تعرض الرئيس أردوغان لمحاولة انقلابية نجا منها. واتهم أردوغان جماعة فتح الله

٥ جهة النصرة تنشر فيديو يظهر عناصر من «الفرقة ٣٠» المختطفين لديها. فرانس ٢٤

٦ تركيا تسقط طائرة عسكرية روسية وبوتين يندرب «عواقب خطيرة» على العلاقات الثنائية. فرانس ٢٤

غولن والولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف خلف المحاولة.

ففي ١٣ // ٧ / ٢٠١٦، خرج رئيس الوزراء التركي بن علي يلديريم بتصريح كان متوقفاً بعد زيارة أردوغان لبوتين في سوتشي، قال فيه أن تركيا تسعى إلى تطوير علاقات جيدة مع سوريا وهنا يقصد نظام الأسد.^٧

بتاريخ ٩ / ٨ / ٢٠١٦ إلتقى الرئيس أردوغان ببوتين في سان بطرسبرغ ووضعاً فيه الخطوط العريضة لشراكتها فيما يختص بتكامل وتبادل الأدوار في سوريا. وكانت هذه الزيارة بمثابة الانعطاف النهائية لتركيا لجهة ابتعادها عن الثورة السورية بشكل فعلي.

سادساً: عملية درع الفرات^٨

وفي ٢٤ / ٨ / ٢٠١٦ ونتيجة لتفاهمات سوتشي بين تركيا، وروسيا التي أصبحت صاحبة القرار السوري نيابة عن النظام الأسدي، قامت تركيا بأول تدخل عسكري مباشر في سوريا من خلال عملية أطلقت عليها اسم «درع الفرات» تحت ذريعة حماية حدودها وتطهير المنطقة من جميع التنظيمات الإرهابية على حد قولها.

جندت تركيا آلاف السوريين تحت مسمى «جيش الحر» ليعملوا فعلياً كقوات رديفة للجيش التركي. وبمشاركة التحالف الدولي لضرب داعش شكلاً، قامت تركيا بهجوم أسفر عن طرد داعش من مدينة جرابلس إثر معركة خاطفة جداً، حسب شهود عيان. فقد فرّ اراحيو داعش دون إبداء مقاومة تذكر. وبنتيجة تلك العملية أحكمت تركيا سيطرتها على حوالي الـ ٢٠٥٥ كم مربع من أراض شمالي سوريا.

اتخذت تركيا من المناطق التي استولت عليها، نتيجة عملية درع الفرات، قاعدة لاستهداف مقاتلي قسد في محيط تلك المناطق. فسقط كثير من عناصر قسد نتيجة القصف على أيدي مقاتلين سوريين يدعون أنهم ينتمون الى الجيش الحر.

وبهذا الاستهداف المباشر لعناصر قسد من قبل عناصر الجيش الحر بأوامر تركية دخل الجيش الحر تحت تصنيف قوات عميلة لدولة أجنبية دخلت الأراضي السورية بذريعة محاربة داعش ثم استغلت وجودها لقتال فصائل سورية لا ترغب تركيا تحديداً بوجودها.

برّر جميع قادة فصائل «الجيش الحر» مشاركتهم في درع الفرات بأنها كانت لطرد داعش ومحاربة النظام. وبالفعل، فقد هربت داعش وبقي النظام على تخوم المنطقة التي حددتها تركيا. ولم تطلق رصاصة واحدة ضد النظام الاسدي. وبدلاً من تحرير مزيداً من الأراضي باتجاه الجنوب، وجهت تركيا الفصائل لقتال قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من قبل أمريكا.

ومع بدء عملية درع الفرات، تكون تركيا قد أنهت عملياً إمكانية أي هجوم من قبل المعارضة ضد النظام بشكل نهائي.

^٧ بن علي يلديريم: تركيا تسعى إلى تطوير علاقات جيدة مع سوريا. بي بي سي عربي

^٨ تركيا تطلق «درع الفرات» لتطهير حدودها من «داعش» و«التنظيمات الإرهابية». الشرق الأوسط

سابعاً: سقوط مدينة حلب ٢٢ أيلول ٢٠١٦

بدأ انحسار رقعة سيطرة الثوار على الأرض السورية بسقوط مدينة حلب في قبضة روسيا والنظام وإيران. وقد كان لسقوطها عدة أسباب غير رئيسية منها عدم أهلية قيادات المقاتلين للقيادة، والافتقار للفصائل الداخلي، والتفاهات بين بعض قادة الفصائل والنظام من جهة، ومع الأتراك من جهة أخرى، وسوء التخطيط من جانب الفصائل.

إلا أن السبب الرئيسي لسقوطها، حقيقة، كان هو قيام تركيا بسحب قسم كبير من الفصائل من حلب للإلتحاق بمقاتلي درع الفرات، وتهديدها لمن يشارك في القتال بشكل فعلي ضد النظام في حلب في وقت كانت جبهة حلب بأمرس الحاجة الى تلك الفصائل التي شكّل انسحابها طعنة في الظهر لبعض المقاتلين الصادقين.

وللتذكير فإن المدة الفاصلة بين عملية درع الفرات وإعلان سقوط حلب هي فقط ٢٩ يوماً من إعلان سقوط مدينة حلب. وقد اعترف السيد أحمد داود أوغلو خلال مقابلة تلفزيونية لاحقاً خلال عام ٢٠٢١ بأن بلاده هي من سلمت حلب لروسيا مقابل سماح روسيا لتركيا القيام بتوغل في الشمال السوري.

ثامناً: تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٧

بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٧ نجح تطور العلاقات الروسية والتركية بالدفع نحو البدء بإجتماعات تضم ممثلين عن قوى الاحتلال الإيراني، والروسي، والتركي بعقد اجتماع سمي اجتماع استانا عاصمة كازاخستان بين ممثلي المعارضة وممثلي النظام.

لم يسفر المؤتمر عن شيء يستحق الذكر، وإنما خرج ببند عامة تتفق في ظاهرها مع الاتفاقات الدولية. ولكن الذي ثبت في المؤتمر هو اثبات قدرة تركيا على الضغط على المعارضة والقدرة على سوقها بالطريقة التي ترغب بها.

فتركيا الآن دخلت الصراع كطرف وبقوات عسكرية في سوريا. وهي تحتضن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وتحتض الحكومة المؤقتة، وتحتضن معظم أعضاء لجنة التفاوض، وتحتضن مكاتب ومقرات الاخوان المسلمين السوريين المتغلغلين في كل مفاصل مؤسسات المعارضة بطريقة تسمح لهم بالتأثير على قرارات المعارضة لدرجة الاستحواذ النهائي.

كما أنها تمتلك نفوذاً هائلاً على داعش والنصرة وجميع الفصائل الاسلاموية مثل أحرار الشام وصقور الشام وجند الأقصى وحزب التركستان، وأنصار الشريعة وكذلك على ما تبقى من فصائل الجيش الحر. وسبب ذلك النفوذ هو استعمال تلك الفصائل الأراضي التركية كقواعد خلفية لعملها في سوريا، ووجود حساباتها المصرفية في البنوك تركيا، وخطط اخلاء القادة من سوريا. كل ذلك يجب أن يمر عبر تركيا ومخابراتها.

تاسعاً: اتفاق المدن الأربعة بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٢^٩

من نتائج استانا ١ كان تسليم كافة الأطراف الدولية بهيمنة تركيا المطلقة على جميع فصائل المعارضة السورية، وجميع الفصائل الإرهابية العاملة على الأرض السورية. فقامت دولة قطر الممول الوحيد والمباشر للإئتلاف ولجانه، والممول الرئيسي لجبهة النصرة الإرهابية بطرق غير مباشرة بالاتفاق مع الإرهابي قاسم سليمانى لتنفيذ خطته بإجراء تبادل ديموغرافي بين «الزبداني ومضاي» ذوات الأكثرية السنية مع «الفوعة وكفريا» ذوات الأكثرية الشيعية بالإضافة إلى دفع مبالغ مالية طائلة جدا لقاء إطلاق عدة قطريين مختطفين من قبل مليشيات الحشد الشعبي في العراق.

أما دور تركيا في هذه الصفقة كونها الضامن لجبهة النصرة التي نفذت الاتفاق في سوريا لقاء مبالغ مالية هائلة وصلتها من قطر أيضاً. ولولا الوجود التركي وجبهة النصرة لما تم تنفيذ الاتفاق إطلاقاً. مع ملاحظة أنه قد تم تنفيذ الاتفاق بالرغم من رفض مواطني مدينتي «الفوعة وكفريا» الخروج من منازلهم. أما «الزبداني ومضاي» فقد كانتا شبه خاليتين من السكان بسبب الدمار الشامل.

عاشراً: مناطق خفض التصعيد

بتاريخ ٢٠١٧/٥/٤ اتفقت روسيا وإيران وتركيا على ضمان ومراقبة نظام وقف إطلاق النار في سوريا وعلى انشاء مناطق خفض التصعيد. شجعت نتائج استانا ١ الدول الراعية له لعقد الجولة الثانية من المباحثات فيما سمي استانا ٢ حيث ابتدعت روسيا وإيران وتركيا طريقة لانهاء الصراع المسلح في سوريا الذي أفقد نظام الأسد سلطاته منذ بدايات الثورة حتى ذلك الوقت.

وتم تقسيم سوريا الى مناطق خفض تصعيد كإجراء مؤقت يهدف الى وقف القتال، والتزام الأطراف بعدم الهجوم على بعضها، وتوزيع المساعدات على السكان، وإعادة تشغيل البنى التحتية، وإقامة نقاط تماس بين مناطق سيطرة النظام وسيطرة فصائل المعارضة وغيرها من الفصائل الإرهابية. وقد اضطرت الفصائل السورية على تنفيذ خطة مناطق خفض التصعيد بضغط من الحكومة التركية المدعومة بالقصف الجوي الروسي.

ومن بين مناطق خفض التصعيد كلها، اختارت تركيا محافظة إدلب وأنشأت على حدودها حوالي ١٢ نقطة مراقبة عسكرية مهمتها مراقبة الوضع فقط. والسؤال هنا: لماذا لم تذهب القوات التركية الى الجنوب السوري وحمص ودرعا لتقييم نقاط مراقبة كالتى أقامتها في إدلب؟ أم أنها ضامنة لإدلب دون سواها؟

وبهذا الخطة، بدأت مناطق خفض التصعيد الأخرى بالتحول الى مناطق استسلام للنظام، وتم إخلاء الرافضين للبقاء في ظل النظام الى محافظة إدلب. أما قادة الفصائل فذهبوا إلى تركيا حيث نقلوا الأموال التي كانت بحوزتهم إلى البنوك التركية ومنهم من افتتح مشاريعا استثمارية ضخمة بحجج مختلفة بمباركة وتشجيع من تركيا التي منحت جنسيتها لمعظم القادة.

وهكذا تكون سوريا التي تفيد بقاء الأسد قد عادت الى سيطرة نظام الأسد.

حادي عشر: تركيا والثورة السورية خلال عام ٢٠١٨ - ٢٠١٩

شهد هذا العام عمليتان عسكريتان تركيتان في الشمال السوري:

أولاً – غصن الزيتون ٢٠١٨/١/٢٠ - ١٠

نتيجة للتفاهمات الروسية التركية، انسحبت القوات الروسية من عفرين الى تل رفعت. ثم قامت تركيا بحملتها العسكرية التي استهدفت احتلال منطقة عفرين مستخدمة مرتزقة سوريين يضعون علم الثورة وأعلام تركيا على بزاتهم العسكرية.

استمرت العملية حوالي الشهرين نتج عنها احتلال منطقة عفرين وما حولها، أي حوالي ٢٨٠ مدينة وقرية. انسحبت قسد من عفرين لعدم قدرتها على مقاومة الجيش التركي وبسبب رفض الولايات المتحدة مساندتها ضد تركيا، أو بسبب تفاهمات أمريكية تركية. وفيما يلي أبرز الاحداث المرافقة للغزو:

١. قامت الميليشيات السورية الريفية للجيش التركي بتعفيش منازل وممتلكات المواطنين السوريين في جميع المناطق العفرينية التي تم السيطرة عليها حديثاً. وقد شاهد العالم بأمر عينه عمليات تعفيش صادمة، إذ استباح المقاتلون كل شيء واخذوه غنائم تقاسموها مع الأتراك وباعوه في تركيا. هذه الأفعال أكدت أن هذه الفصائل عبارة عن مرتزقة وقتلة مأجورين لا يختلفون عن ميليشيات الحشد الشعبي ولا عن جيش المجرم بشار الأسد.

٢. تم شحن ملايين عبوات زيت الزيتون التي كانت في المنازل والمعاصر السورية الى تركيا.

٣. تم تهجير أكثر من ١٨٠ ألف مواطن كردي، وقتل مئات الممتنعين عن المغادرة، وتقاسمت الفصائل الموالية لتركيا منازل الاكراد والقرى والمدن حسب معايير اتفقوا عليها.

٤. استباح المرتزقة أعراض المواطنين بالاغتصاب الفردي والجماعي الذي عادة ما يُتبع بالتصفية

٥. أصبحت منازل سكان عفرين المهجرين مشاريع استثمار لميليشيات التركسورية حيث بدأت ببيعها للنازحين من جنوب سوريا ومن غربها.

تم كل ذلك بمرافقة الجيش التركي الذي يسمونه الجيش المحمدي نسبة الى محمد الفاتح، وتكون تركيا قد طبقت بذلك تغييرا ديموغرافيا كانت تدعي أن قسد تفعله.

لذات الذرائع التركية المعروفة بحماية حدودها من الضربات الإرهابية التي يشنها أعضاء حزب العمال الكردي التركي المندسين بين الفصائل السورية الكردية عليها، قامت تركيا بشن عملية أسمتها نبع السلام مستخدمة مرتزقة سوريين تحت مسمى الجيش الحر. واستولت بموجبها على مساحة جديدة من الشمال السوري تقدر ب ٤٠٠٠ كم مربع. وتضم هذه المساحة مدنا وقرى مهمة مثل مدينة تل أبيض الحدودية ومدينة رأس العين، ومبروكة، والمناجير، وسلوك.

وكما في كل عملية، ارتكبت القوات التركية والقوات الرديفة الفظائع التي يرتكبها كل محتل وخصوصا القوات الرديفة التي مارست اختصاصها في التعفيش والسلب والنهب والاغتصاب.^{١٢}

ثاني عشر: المنطقة الآمنة

تدعي تركيا بأن عدد السوريين في تركيا فاق الـ ٣,٥ مليون نسمة، غير أن حقيقة هذه الأرقام غير موثقة، ولا يمكن الحصول على العدد الحقيقي للسوريين في تركيا. فمصلحة تركيا أن يكون الرقم بهذه الضخامة وأكثر ليتناسب مع الأرقام التي ادّعت أنها صرفتها على السوريين منذ بدء الأزمة، ولتتناسب مع حجم المبالغ التي تطالب بها من المجتمع الدولي لمساعدتها على هذا العبء.

ولهذا، دأبت الدبلوماسية التركية في المحافل الدولية على الترويج لإحداث «منطقة آمنة» شمال سوريا. تهدف الى حماية المدنيين النازحين من نظام الأسد، وتمكن تركيا من توفير مكان آمن لعودة السوريين في تركيا الى بلادهم بدلا من التواجد في تركيا، وبدلا من زحفهم نحو أوروبا.

وبالرغم من كل الحجج التي ساقتها تركيا لإعطائها الضوء الأخضر لتنفيذ هذه الفكرة بموافقة دولية، لم تقبل الولايات المتحدة الامريكية بهذه الفكرة لأسباب عديدة منها، على ما يبدو، عدم وجود نيات دولية لإقامة منطقة حظر طيران تحمي المنطقة الآمنة لأسباب معروفة وأخرى غير معروفة.

والحقيقة أن فكرة إقامة المنطقة الآمنة «جميلة» نظرياً، ولكنها غير واقعية عملياً. وعدم واقعيتها ينبع من أن إقامتها كما ينبغي مكلف جداً للمجتمع الدولي، ومن الواضح أن تركيا لن تدفع شيئاً، وستكتفي بإدارة تلك المنطقة بشكل مأجور. والأهم من ذلك لم تصل جدية انهاء نظام الأسد عند دول العالم المؤثرة الى الحد الذي يجعل المجتمع الدولي يصطدم بعضه ببعض من أجل سوريا لاقامة المنطقة الآمنة كما تحلم بها تركيا.

أما الأسباب التي ساقها الرئيس التركي أردوغان لاقامة المنطقة الآمنة فهي غير واقعية، ومن الواضح أنه استخدمها لأغراض سياسية من خلال التعبير عن عجز بلاده عن كبح أمواج المهاجرين السوريين الى أوروبا، وأنه يريد مساعدات أوروبية لمنع المهاجرين السوريين من الوصول الى أوروبا.

فقد أكثر السيد أردوغان من ذكر مصطلح «المنطقة الآمنة» أثناء لقاءاته الدولية كلما انتهى من

١١ بعد انطلاقتها.. تعرّف إلى أهداف عملية «نبع السلام» التركية بشمال سوريا. الجزيرة نت

١٢ اغتصاب ونهب وتطهير عرقي.. تقرير أممي يتحدث عن «جرائم تركيا» في سوريا. الحرة

تعداد إجراءات تركيا لمنع المهاجرين من الوصول الى أوروبا، فيذكر مستضيفيه بأنه أيضا خطط لإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا لإعادة السوريين الخائفين على أرواحهم اليها إلا أن المجتمع الدولي لا يساعده في ذلك، وعليه أن يتحمل نتائج عدم تمكين تركيا من التصرف.

وقد اشتغلت الآلة الاعلامية التركية مؤخراً على الترويج لفكرة أنها تخطط لإعادة مليون سوري الى المنطقة الآمنة، بعد أن عاد أكثر من نصف مليون سوري الى مناطق الشمال حتى الآن على حد زعمها. إلا أن هذه الخطة خيالية وغير واقعية لعدة أسباب منها أن الشمال السوري ليس موطناً حتى لخمس السوريين الذين تدعي تركيا أنهم يعيشون على أرضها. أما قضية عودة الآلاف فهذه لا أثر لها على أرض الواقع أبداً.

فإن كان معظم الـ ٣,٧ مليون سوري غير راغبين بالعودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية في ظل الحرب وظل هذه الظروف المعيشية البائسة في سوريا، فكيف سيضحي ابن حمص بعمله، وبتوفر أساسيات الحياة في تركيا ليذهب الى خيمة في المنطقة الآمنة بعيداً عن حمص ليعيش عائلة على من يدفع؟ علماً أن تركيا دائماً تقول بأنها ملتزمة بقوانين الأمم المتحدة وأنها لا تجبر أحداً على العودة «كرهاً» الى بلاده. فكيف سيقدر العودة مليوناً أو أقل أو أكثر من السوريين الى العراق؟

يعني هو يخطط لإقامة المنطقة الآمنة بشكل أو بآخر، ولكنه يحاول الحصول على دعم مادي من قبل الدول المتدخلة في القضية السورية بحيث يسيطر على الشمال السوري بغطاء مالي وسياسي لا يكلفه سنتاً واحداً.

أخيراً، كل القراءات حول الوضع في الشمال السوري تقول بأن تركيا تتجه الى إقامة ما يشبه «قبرص تركية» في الشمال السوري بحجة إقامة المنطقة الآمنة كخطوة أولى لا يُعرف كيف ستنتهي.^{١٣}

ثالث عشر: هل يشكل السوريون عبئاً على الاقتصاد التركي؟

لا شك بأن سماح الحكومة التركية للسوريين الفارين من جحيم القتل الوحشي الأسدي الممنهج بالإقامة على أراضيها أمر إيجابي جداً. غير أن هنالك من يصف هذا التواجد على أنه تضحيات عظيمة من قبل الشعب التركي كما يتحدث بعض الاتراك الغاضبين من التواجد السوري، أو كما يصفه بعض السوريين عن طيبة قلب أو بناء على خلفيات أيديولوجية اسلاماوية على أنه تضحيات خرافية من قبل «أردوغان» آخذين بالحسبان المبالغ المالية التي ادعى أردغان بصرفها على السوريين والتي تجاوزت الثلاثين مليار دولار. لكن وبعبداً عن الآراء والمزايدات، سنقوم بحسبة بسيطة عن حقيقة تكلفة وجود السوريين في تركيا:

- السوريون في تركيا يسكنون في منازل مؤجرة، ويدفعون فواتير الماء، والكهرباء، والغاز، ويأكلون، ويلبسون، ويدفعون أجرة المواصلات، وفواتير الهاتف، ويدفعون ثمن قسم كبير من الدواء.
- يوجد ما يسمى ببطاقة الهلال الأحمر للعائلات التي يكون عدد أطفالها أكثر من طفلين، حيث يتم

دفع ماقيمته ٢٥٠ ليرة تركية لكل فرد. وهذه الأموال مقدمة من المساعدات الدولية لتغطية نفقات بعض السوريين في تركيا.

• يعمل السوريون في سوق العمل التركي مثلهم مثل أي سوري يعمل في أي دولة أخرى في العالم. ومنهم من يتقاضى مساعدات مالية من أقربائه من خارج تركيا. وبحسبة بسيطة نجد أن السوريين لا يشكلون عبئاً على الخزينة التركية وإنما على العكس تماماً.

• فتركيا رسمياً تقول بأنها تستضيف ٣,٥ مليون سوري على أراضيها، وهؤلاء يعملون لإعالة أنفسهم أو يتقاضون المساعدات من الأقارب أو المنظمات الدولية. ولنقل بأن كل شخص سوري في تركيا يدفع المدفوعات المذكورة أعلاه بقيمة ٢٥ دولار شهرياً وهذا مبلغ يساوي ٢٥٠ ليرة تركيا وهو أقل بكثير من الواقع. فيكون مجموع ما يذخه السوريون في الاقتصاد التركي سنوياً واحد مليار وخمسين مليون دولاراً أمريكياً. وهذا مبلغ يعادل خمس ميزانية سوريا الان وفي فترات سابقة.

• يستثمر مئات من رجال الاعمال السوريين أموالهم في تركيا، فعلى سبيل المثال بتاريخ ٢٠١٩/٤/٩ نشرت قناة الجزيرة تقريراً اقتصادياً عن جمعية رجال ورواد الاعمال السوريين (سياد) يبين حجم الاعمال واستثمارات الشركات التابعة لهذه الجمعية فقط والتي بلغت ١,٥ مليار دولار. والجدير ذكره أن نشاطات أعضاء هذه الجمعية تتركز فقط في منطقتي غازي عنتاب وهاتاي.

• مما سبق، يتضح وبكل بساطة أن السوري المقيم في تركيا ليس لاجئاً بحسب التوصيف الاممي، وليس عالية على الاقتصاد التركي، وليس عالية على الشعب التركي، وإنما يمكن اعتباره مهاجراً يشكل إضافة إيجابية للإقتصاد التركي.

• وهذا يتناقض مع تصريحات السيد أردوغان رئيس الجمهورية الذي لا يفتئ يعلن عن تكاليف وجود السوريين في تركيا والتي بلغت في اخر مرة حوالي الـ ٣٠ مليار دولار. وهذه الأرقام في حقيقتها لا أساس لها من الصحة.

• وقد ساعدت هذه التصريحات في تشنج العلاقة بين المواطنين فقراء الأتراك وبين السوريين. حيث يسود اعتقاد خاطئ بينهم سببه تصريحات رئيس الجمهورية بأن السوري يقاسم التركي قوت يومه. وبعض الأتراك يتصورون بأن السوري يسرقه، حتى ازداد حنق شرائح من الشعب التركي علي السوريين بسبب ملاحظتهم أن السوريين يعملون ويتقاضون الرواتب، بينما هم عاطلون عن العمل.

• فقد كان آخر رقم ذكره الرئيس التركي في خطابه الكثيرة والتي أصبحت فقرة «كم صرفت تركيا على السوريين» أحد أهم الفقرات، هو ٣٠ مليار دولار.

• ونتيجة لمفاوضات تركيا التي استخدمت ورقة الهجرة مع الدول الاوربية، استطاعت أن تحصل تركيا على عدة مليارات من الدولارات من الاتحاد الأوروبي.

النتيجة مما سبق هي أن السوريين يشكلون إضافة مهمة للإقتصاد التركي وليسوا عالية على أحد.

رابع عشر: علاقة تركيا بالمناطق المحتلة

تبلغ مساحة الأراضي التي تسيطر عليها تركيا حوالي الـ ٨ آلاف كيلومتر مربع وبعدهد سكان اجمالي يصل الى مليون وربع المليون نسمة، بينما تبلغ مساحة إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام الإرهابية حوالي ٣٠٠٠ كم مربع، وتضم حوالي المليونان من النازحين والسكان الأصليين. وهاتان المنطقتان ترتبطان بعلاقات عضوية مع الاحتلال التركي.

تركيا ومناطق الاحتلال المباشر

١. تتواجد حوالي ٢١ نقطة عسكرية موزعة قرب المدن الرئيسية وقرب خطوط التماس مع كل من قوات سوريا الديمقراطية في منبج، وتل رفعت وقوات النظام السوري في تادف. وتعتبر قاعدة جبل الشيخ عقيل المُطلّة على مدينة الباب كبرى القواعد التركية في ريف حلب الشمالي.

٢. أما في منطقة عفرين فتحتفظ تركيا بـ ١٢ قاعدة عسكرية تركية رئيسية، أبرزها في بلبل وراجو وشيخ الحديد وجنديرس وعفرين وبرد وجيل وشوارغة وشرانلي وكفرجنة. وتنتشر القوات التركية في خمس نقاط عسكرية في مدن رأس العين وتل أبيض، إضافة لعدة نقاط مراقبة ولا سيما قرب الطريق الدولي M٤. كما توجد قاعدتان عسكريتان رئيسيتان في منطقة تل أبيض

٣. تتخذ المخابرات التركية من مقرات الشرطة المدنية المشكلة من السوريين مقرات لها، إلا أن حضور الجيش والمخابرات التركية أكثر وضوحاً في منطقتي عفرين وريف حلب الشمالي حيث تتعدد مستويات الحضور وتكثر الزيارات التركية الرسمية إلى المنطقتين. وتعتبر تدخلات المخابرات التركية المباشرة قليلة للغاية في المناطق الثلاث، إذ تعتمد تركيا على الجيش الوطني السوري لتعقب وقمع خصومها، وقد أوغزت له بتأسيس سجون خاصة لهذا الهدف بحيث تحمي نفسها من التورط المباشر في الانتهاكات. وتعتمد المخابرات على محققين من «قوات الشرطة والأمن العام الوطني السوري» مرتبطين مباشرة بالجهاز الأمني التركي في عفرين أو رأس العين.

٤. ساهمت تركيا بتجنيد مرتزقة سوريين ووظفتهم فيما بات يسمى الجيش الوطني يدينون بالولاء لتركيا. ويتألف الجيش الوطني من ثلاث فيالق وفرقتين تحظيان بمعاملة خاصة من الجيش التركي هما فرقة السلطان مراد بقيادة تاجر الأحذية فيهم عيسى، وفرقة السلطان سليم شاه بقيادة محمد الجاسم أبو عمشة عامل بناء سابق. وكل تلك القوات تعمل بتمويل من دولة قطر.

٥. تعتبر تحركات جميع الفصائل المنضوية تحت مسمى الجيش الوطني محمية من قبل الجيش التركي، ومدعومة منه. وللجيش التركي الكلمة العليا في كل ما يتعلق بتحركاته او بتنظيمه.

٦. منذ دخول القوات التركية الي سوريا ومنذ تأسيس القوات الريدفة لقوات التركية لم تهاجم هذه الفصائل جبهة النظام الأسدي مدفوعة بالحس الثوري او الوطني لتحرير الأراضي من النظام الاسدي ولا مرة وإنما حدث ذلك مرة واحدة انتقاما لمقتل عدد من الجنود التراك في ٢٠٢٠/٢/٢٠

٧. استخدمت تركيا فصائل الجيش الوطني كمرتزقة خارج سوريا لتحقيق مصالح تركيا في ليبيا في

منتصف عام ٢٠٢٠. فقد قامت بشحن مرتزقة من الجيش الوطني ووضعتهم في مواجهة قتالية مع الشعب الليبي من أجل مال لم يحصلوا منه الا على القليل ومن تم قتله منهم أو جرحه فكان ذلك يعتبر مصيبته هو.

٨. وكذلك تم نقل عناصر من الجيش الوطني شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢٠ للقتال في أذربيجان لصالح تركيا.

٩. لا توجد نشاطات اقتصادية تستحق الذكر في هذه المناطق سوى فرض الاتاوات المالية على كل من يقع تحت سلطة إحدى الفصائل، وتعفيش ما تبقى من ممتلكات، وتأجير للمنازل الكردية المستولى عليها لمن يدفع، وقطع أشجار الزيتون وبيعها كحطب. علما أن العملة المعتمدة هي الليرة التركية.

خامس عشر: علاقة تركيا بمناطق سيطرة هيئة تحرير الشام

١. حتى تاريخ اليوم قتلت الجندرها التركية أكثر من ٤٠٠ مواطناً مدنياً سورياً بينهم أكثر من ٣٠ سيدة وأكثر من ٧٠ طفلاً أثناء محاولاتهم الدخول الى الأراضي التركية عبر الحدود. ويشمل هذا القتل ما أسماه «قتل التسلية» الذي طال عدة مواطنين كانوا متواجدين في خيامهم أو يعملون في أرضهم أو أطفالاً يلعبون بين رفاقهم تحت أشجار الزيتون السورية كما حدث للطفل يزن باكير من قرية العدنانية الذي قتل في أرضه بجوار جده الذي كان يعمل في مزرعته في منتصف شباط ٢٠٢١^{١٤}.

٢. بالرغم من إعلان تركيا هيئة تحرير الشام تنظيمًا إرهابيًا، إلا أن تركيا تتصرف حيال التنظيم وكأنه تنظيم تركي تابع لها. فلم تفعل أي شيء لإخراج الإرهابيين من إدلب وفق اتفاقات أستانا بين تركيا وروسيا بل على العكس تماماً، فلم يزد مستوى العلاقة بين تركيا وهتس إلا متانة.

٣. استطاعت تركيا تنفيذ اتفاقاتها مع إيران وروسيا والنظام السوري الخاصة تحت مظلة أستانا وسوتشي من خلال اعتمادها على هيئة تحرير الشام. فقد منعت الأخيرة المقاتلين من مهاجمة النظام، وقامت بإخراج السلاح الثقيل من جنوب إدلب وأصبحت المنطقة خالية من عناصر المقاومة، وتم إعادة ما مقداره ثلث مساحة إدلب أي حوالي ال ٢٠٠٠ كم مربع للنظام السوري دون أدنى مقاومة.

٤. دخلت القوات التركية الأراضي السورية، وأقامت ١٢ نقطة مراقبة خفض تصعيد على خطوط التماس مع النظام تحت حراسة عناصر هيئة تحرير الشام التي تصنفها تركيا إرهابية. وعند انسحابها الأول من خط مورك الى جبل الزاوية تم الانسحاب أيضا بحماية عناصر هيئة تحرير الشام.

٥. تتواجد تنظيمات إرهابية أخرى إلى جانب هيئة تحرير الشام مثل حراس الدين، وبقايا داعش وفصائل التركستان، والشيشان في مناطق هتس ذاتها. وجميع المسلحين يتمتعون بحرية انتقال مميزة على جانبي الحدود السورية – التركية. وكل تدفق للإرهابيين داخل او خارج المنطقة يجري بسهولة وبأوامر وموافقة تركية.

١٤ الحدود السورية – التركية... ٤٠٤ شهداء مدنيين وعشرات المفقودين ومئات الجرحى وانتهاكات لا محدودة خلال رحلة بين جشع المهربين وظلم الجندرها. المرصد السوري لحقوق الإنسان

٦. تم فرض استخدام الليرة التركية في المناطق التي تسيطر عليها هتاش وهذا يستدعي دخول كتل مالية من العملة التركية الى مناطق هتاش وخروجها وهذا مؤشر آخر على متانة العلاقة بين هتاش وتركيا.

٧. تعمل أكثر من ١٠٠ منظمة محلية ودولية على اىصال المساعدات الانسانية لمواطني الشمال السوري. وتكون هذه المساعدات إما عينية أو نقدية. ومن المفيد ذكره أن جميع المساعدات العينية يتم شراؤها من الاسواق التركية، بينما تكون المساعدات النقدية بالدولار الأمريكي الذي يتم تصريفه من قبل المواطنين بالليرة التركية.

٨. يستفيد عدد كبير جداً من المواطنين من الحوالات المالية الشهرية المرسلة لهم من أبنائهم وذويهم المنتشرون في جميع أنحاء العالم. وكل هذه الحوالات تصرّف بالليرة التركية في نهاية المطاف.

ربطت عصابات هيئة تحرير الشام الإرهابية قيمة الاتوات /الضرائب بسعر الدولار، فزادت الضغط على المواطنين عبر زيادة قيمة الاتاوة حسب موقف الليرة التركية من الدولار. كما أن هتاش تفرض قائمة اسعار على السلع والمحروقات تطابق قائمة اسعار السلع والمحروقات في الدولة التركية، وكأن مناطق ادلب أحياء من استنبول. فعملت بذلك عصابات هيئة تحرير الشام الارهابية على استنزاف ما يصل ليد المواطنين من مساعدات دولية او تحويلات مالية بدعم وتوجيه وحماية من قوات الاحتلال التركية.

النتيجة

انتقلت تركيا من مجرد دولة جارة لها مصالحها الوطنية الخاصة التي قد لا تلتقي مع مصالح ثورة الشعب السوري إلا في تفاصيل صغيرة الى دولة طامعة في تحقيق مكاسب على حساب الأرض السورية، والشعب السوري.

ولتحقيق مصالحها الوطنية، كما يبدو، دخلت تركيا في تحالف مع روسيا وإيران اللتان ساهمتا في حماية النظام السوري من السقوط بسحق معارضييه، وارتكاب المجازر التي ترقى لأن تكون جرائم حرب. وقد دمرتا، أيضاً، البنية الديموغرافية، كما دمرتا البنية التحتية، وقرباً سوريا من تكون دولة فاشلة. وجاء احتلالها لاراض سورية، وتهجيرها للمواطنين السوريين من مناطق سكناهم في الشمال السوري، وقتلها المواطنين المدنيين العزل على حدودها كأدلة دامغة على أنها دولة احتلال تقليدي بكل معنى الكلمة.

وبحكم دهاء الحكومة التركية، وقلة وعي بعض أطراف المعارضة السورية، وولاء بعضها الآخر المطلق لتركيا استطاعت الحكومة التركية السيطرة المطلقة على قرارات المعارضة السورية، وصارت تتحكم في كل تفاصيل قراراتها لدرجة أن الإدارة التركية أعلنت في سوتشي أنها تفاوض نيابة عن المعارضة السورية. وبهذا تكون شخصيات المعارضة السورية المتواجدة في تركيا قد فقدت شرعيتها لجهة تمثيلها للشعب السوري.

وبسبب هذه الأوضاع التي آلت إليها المعارضة السورية، والانتكاسات التي انتزعت قدرة الثوار على فرض ارادتهم على النظام السوري، وبسبب الاقتتال السياسي، وبسبب غياب المشروع السوري الوطني الجامع، أضحت الشعب السوري حالياً أمام طريقان:

الأول: عدم التحرك ومراقبة التجاذبات الدولية وانتظار أن تتفك دول العالم المتدخلة في الشأن السوري بحل مشاكلها البينية خارج سوريا، ومن ثم حل مشاكلها البينية على أرض سوريا، وأخيراً انتظار إمكانية التفاتها إلى الشعب السوري علماً تجد له ما تتخلى عنه دون أن يؤثر على مستوى مصالحها الوطنية.

الثاني: قيام الشعب السوري بإفراز ممثلين له لا علاقة لهم بشخصيات المعارضة التقليدية التي طفت على السطح خلال العقد الماضي. وتشكيل مؤسسة وطنية تلتزم مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، بحيث تعمل هذه المؤسسة على إسقاط نظام الأسد، وتحرير أرض الوطن من الاحتلال، وتطهيرها من الإرهاب.

إن أي نجاح شعبي على الصعيد الوطني يتوجب أن تسبقه جهود وطنية مخلصّة، مأخوذة بعين الاعتبار أن تنظيم الإخوان المسلمين السوري، أو أي من التنظيمات الحزبية التي أنشأها منشقون عن الإخوان، أو أي من التنظيمات المؤيدة للإخوان المسلمين هم أدوات غير وطنية مرتبطة بأجندات أممية لا تكثرث بقضية الشعب السوري الوطنية.

وأن سوريا أرض ورثة حضارات متعددة لهم الحق فيها بالتساوي مع كل سوري، وأن القوميات والأديان، والأعراف، والتقاليد واللغات حقوق لمن في سوريا ولا يجوز حرمانهم منها تحت أي بند على أن تكون المواطنة وقوانينها وأدبياتها هي الوعاء الذي يحتوي جميع السوريين دون استثناء.



مركز أبحاث ودراسات مينا